احدهما وليس ههنا نفي ليصح دخول لا وتقدير الجار بظاهر بكانه قال المغضوب عليهم
ولا الضالين او ردان لا في المغضوب عليهم ليست عاطفة اذ لم يرد اهدنا صراط الذين
انعمت عليهم لا صراط المغضوب عليهم بل اريد وصف المنعم عليهم بمغايرة المغضوب عليهم فلو وجد
لها سوى الكفر بخي غير فلا فائدة ح لتبديل الغير بلا في تصوير معنى النفي وتحقيقه ورد
بان لفظة لا في اصلها موضوعة للنفي واشتهرت بهذا المعنى كانها علم له فلما اريد التعميم
في نفي من نفي النفي عنهم اظهر دلالة على النفي وان صح تقديمه ولذلك اي كان
في غير معنى لاجاز اذا زيد اغير ضارب بتقديم معمولها اضيف اليه عليه بناء على انه
بمنزلة لا كما جاز انا زيدًا لا ضارب فكانها لا اضافة ثمة كما لا اضافة ههنا واعترض
بان السخاوي صرح بان لا في مثل قولك انا لا ضارب زيدًا اسم بمعنى غير لا آنه لما كان
على صورة الحرف اجري عليه على ما بعده كما في لا تقول حيث بلا شيء بمعنى ذلك
فوجب امتناع تقديم المفعول فيه ايضا واجيب ولم يمنع لانه يمكن ان يقال انها لا تثبت بمجرد قوله
بلا نقل عن سائر اهل اللغة وثانيًا بجواز التقديم نظرًا الى صورة الحرفية المقتضية
لانتفاء الاضافة المانعة من التقديم واورد ان هناك مانعًا آخر وهو ان ما في حيز
النفي لا يتقدم عليه واجيب بانه ذلك اذا لم تكن النفي با او ان فانها لما دخلا القبيلين
اشبه الاستفهام فلم يجز تقديم ما في حيزها عليها بخلاف لم ولن فانهما اختصا
بالفعل وعملا فيه نصبًا كالجزم منه فجاز ان يعمل ما بعدهما فيما قبلها واما لا فانما جاز
التقديم معها وان دخلت للقبيلين لانها حرف متصرف فيها حيث عمل ما قبلها فيما
بعدها كقولك جئت بلا زيد واريد ان لا تخرج فجاز ايضًا اعمال ما بعدها
فيما قبلها بخلاف ما اذا لم يخطاها القبيل اصلًا والكوفيون يجوزون تقديم ما في
حيزها عليها قياسًا على اخواتها وان امتنع مثل ضارب فان الاضافة فيه ليست في حكم
العدم واذا امتنعت تم تقديم المضاف اليه على المضاف كانت تقديم معموله على المضاف
امتنع فان المعمول لا يتقدم للاجنبية صح وقوع عامله فيه وقرا وغير الضالين بنسبه
السجاوندي الى عمر رضي الله تعالى عنه واما صاحب الكشف فقد قال وقرئ
عمر وابي وغير الضالين بحولة على ان ذكر نفيها على وجه التفسير والضلال الخروج عن
الطريق المستوي عمدًا كان او خطاء اما السهو فظاهر واما الخطاء فلم تثبت

ولا اعـ

وله اي للضلال وعرض عريض اي مراتب كثيرة متفاوتة متقابلة قيل ليل الليل وظل ظليل
كما سبق والتفاوت بالبين اناه واوصافه كثير لفظ ما صله لا يحتاج اليها المعنى قيل
في بعض النسخ بالواو فيكون عطفًا على ما يفهم من الكلام السابق انها على اطلاقها المغضوب
عليهم اليهود لعنهم الله وغضب عليهم وكان اليهود اشد الناس عداوة للمؤمنين
واكثر شرهم بعدا وقولًا وفعلًا فانهم قتلوا الانبياء وحرفوا التوراة وعند والسبت
وقالوا ان الله فقير ونحن اغنياء ويد الله مغلولة وغير ذلك من اباطيلهم فكان التعبير
بالغضب الذي هو لانتقام احق بهم والضالين النصارى لقوله تعالى قد ضلوا من
قبل واضلوا كثيرًا وقد روي هذا القول مرفوعًا الى النبي صلى الله عليه وسلم غير مرة ومن
الصحابة وهو ما اخرجه الترمذي عن عدي بن حاتم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال المغضوب عليهم
اليهود والضالون النصارى وفي مسند احمد رحمه الله تعالى سال رجل النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فقال يا رسول الله من هؤلاء المغضوب عليهم قال اليهود قال فمن هؤلاء الضالون
قال النصارى وكانه اشارة الى دفع ما يرد ان الاية الاولى تدل على ان اليهود مغضوب
عليهم والمدعى ان المغضوب عليهم هم ليس الا وكذا الاية الثانية مع ان الغضب قد
نسب الى النصارى في قوله تعالى وليزيدن كثيرًا منهم ما انزل اليك من ربك طغيانًا وكفرًا
الكفار في قوله تعالى ولكن من شرح بالكفر صدرًا وعليهم غضب من الله وكذا الضلال قد نسب الى
اليهود في قوله تعالى اولئك شر مكانًا واضل عن سواء السبيل والجميع الكفار في قوله تعالى
الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالًا بعيدًا وتقرير الدفع انه كذلك لكن لما
ورد البيان من النبي صلى الله عليه وسلم على الوجه المذكور باعتبار بلوغ الفرقتين الى النهاية في
الوصفين واختصاصهما بزيادة الاستحقاق للامرين صير اليه موافقا لظاهر الايتين
المذكورتين والاحسن ان يجعل من مقول قيل ويتجه ان يقال في تاويل المغضوب
عليهم العصاة اي مخالفوا الاوامر والنواهي والضالون الجاهلون بالله اي بذاته و
صفاته وافعاله وبالجملة الجاهل بما يجب علمه والاعتقادية لان المنعم عليه المفهوم من
المنعت عليهم من وفق للجمع بين معرفة الحق على العلم بالاحكام النظرية الاعتقادية المطابقة
للواقع بل التي طابقها الواقع واختار لفظ الحق ليوافق ما ياتي من قوله فاذا بعد الحق الا الضلال
لدقة لا للعمل فان شان العلم النظري ان يكون مقصودًا بالذات والذي يقصد للعمل هو العلم بين